

Distr.: General
6 June 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 6 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في المادة 1 منه، أن "جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق"، ومع ذلك، لا يزال الشعب الفلسطيني محروماً من حريته وكرامته وحقوقه من قبل إسرائيل، وهي سلطة احتلال استعمارية ودولة فصل عنصري تثبت كل يوم ازدراءها التام للحياة الفلسطينية.

وفي مواجهة هذا الوضع اللاإنساني، وفي هذه الذكرى السنوية الكئيبة التي مضت على مرور 55 عاماً منذ بداية الاحتلال العسكري الإسرائيلي لما تبقى من فلسطين التاريخية في عام 1967، يجب أن نرد بأن أرواح الفلسطينيين غالية وأنه يجب الاعتراف بحقوق كل طفل وامرأة ورجل في فلسطين وبإنسانيتهم وكرامتهم وقيمتهم ويجب حمايتهم.

وفي هذا الصدد، يؤسفني أن أبلغكم بأنه خلال الأسبوع الذي انقضى منذ رسالتي الأخيرة المؤرخة 31 أيار/مايو 2022، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية المزيد من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال وامرأة، ودمرت المزيد من الأسر وعمقت العداوة التي حرّضت عليها السلطة القائمة بالاحتلال عمداً وبشكل خطير بين الشعبين على مدى عقود. ومنذ بداية عام 2022، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من 65 مدنياً فلسطينياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من بينهم 13 طفلاً و 5 نساء.

وفي 1 حزيران/يونيه، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية امرأة فلسطينية أخرى، هي غفران وراسنة، البالغة من العمر 31 عاماً، وهي أيضاً ثاني صحفية فلسطينية تقتلها إسرائيل في الأسابيع الثلاثة التي انقضت منذ اغتيال شيرين أبو عاقلة في مخيم جنين للاجئين في 11 أيار/مايو. وقد قتلت غفران عند مدخل مخيم العروب للاجئين صباح يوم عملها الأول في محطة إذاعية محلية، هي إذاعة دريم في الخليل، عندما أطلق الجنود الإسرائيليون النار عليها في صدرها من مسافة لا تزيد على مترين. وكانت غفران هي الابنة



الكبرى في عائلتها وقد ساعدت في دعم والديها وأشقاؤها الأصغر سناً، الذين يشعرون الآن بالحزن على فقدانها.

وفي تناقض مع تقارير شهود العيان وفي ظل غياب أي دليل موثوق، تدعي قوات الاحتلال الإسرائيلية زوراً أنها كانت "تحمّل سكيناً" تبريراً لقتلها. وقد أصبحت هذه الأكاذيب هي اللازمة التي تكررها قوات الاحتلال الإسرائيلية للدفاع عن جنودها الذين يقتلون دون تردد النساء والأطفال والرجال الفلسطينيين العزل الذين لا حماية لهم. وهذه الأكاذيب تسيء للمنطق البشري ويجب رفضها وإدانتها.

فلماذا تخاطر شابة، تتطلع لبدء وظيفة جديدة ولإعالة أسرته، بحياتها بهذه الطريقة؟ إنها لن تفعل ذلك. ولكن الحقيقة هي أن كل حياة فلسطينية معرضة للخطر كل يوم في ظل هذا الاحتلال القاسي وغير القانوني الذي يدوس على حق شعبنا في الحياة، ويقتله ويجرحه ويشوهه بشكل منهجي دون عقاب. لقد قتلت لأنها فلسطينية، على أيدي جنود جيش احتلال آمنين ليس فقط في دروع واقية من الرصاص وأطنان من الأسلحة الفتاكة التي يوفرها لهم أنصار إسرائيل، ولكن أيضاً لمعرفة أنهم لن يحاسبوا على قتل فلسطيني.

ولا يزال الجنود والمستوطنون المتطرفون يرتكبون هذه الانتهاكات في وضوح النهار، بما في ذلك ضد الصحفيين الفلسطينيين لمنع توثيقهم لجرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وإعداد تقارير عنها. والحقيقة هي أن الصحفيين الفلسطينيين يتعرضون بشكل روتيني للمضايقة والترهيب والضرب وتُصادر كاميراتهم وهواتفهم المحمولة وتُدمر معداتهم على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. كما يُحتجز الصحفيون بشكل روتيني، حيث تحبس إسرائيل حالياً ما لا يقل عن 15 صحفياً، من بينهم صحفي واحد رهن الاحتجاز الإداري.

وبعد ساعات من مقتل غفران، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية شاباً فلسطينياً، يدعى بلال كبها، يبلغ من العمر 24 عاماً، في قرية يعبد بالقرب من جنين. وكان بلال معروفاً لدى مجتمعه بأنه شخص رزين وهادئ، يكرس حياته لعائلته ويركز على عمله، مما ساعده على دعم والديه المسنين، اللذين أصبحا الآن مفجوعين بفقدانه. وقد اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية القرية بنحو 30 مركبة عسكرية لتنفيذ التدمير العقابي لمنزل عائلة حمارشة، وإضافة إلى قتل بلال، أصابت ستة فلسطينيين آخرين بجروح خطيرة. وفي 1 حزيران/يونيه أيضاً، توفي رجل فلسطيني يبلغ من العمر 41 عاماً، اسمه ياسر المصري، متأثراً بجروح أصيب بها في غارة جوية إسرائيلية على غزة العام الماضي، فأنتهت بموته سنة من المعاناة المؤلمة لأسرته التي فقدته.

وفي 2 حزيران/يونيه، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية، في غارة عنيفة شنتها فجراً على مخيم الدهيشة للاجئين في بيت لحم، النار على رجل فلسطيني، هو أيمن محيسن، البالغ من العمر 29 عاماً، فأردته قتيلاً أمام منزله. وكان أيمن أباً لثلاثة أطفال وقد نعتته عائلته وأصدقائه، الذين يتذكرونه كرجل ودود يقدم العون والرعاية.

وباللجوء مرة أخرى إلى الذرائع الفارغة لتبرير عمليات القتل هذه، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية ذريعة مفادها أن الفلسطينيين في يعبد والدهيشة كانوا يرشقون بالحجارة ويحرقون الإطارات ويرمون بالزجاجات الحارقة. وفي هذا الصدد، يجب أن نتذكر أن إسرائيل لا سيادة لها في أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وإسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال في عامها الخامس والخمسين من فرض احتلال حربي على شعبنا في انتهاك لكل مبدأ من مبادئ القانون الدولي

الواجب التطبيق. وليس لها أي حق على الإطلاق في مواصلة فرض سيطرتها قسرا على الشعب الفلسطيني، الذي له حق مشروع في مقاومة هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني.

وفي 2 حزيران/يونيه أيضا، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية صبيا فلسطينيا يبلغ من العمر 16 عاما، هو عودة محمد عودة، في قرية المدية غرب رام الله، مما يجعله رابع فلسطيني يطلق الجنود الإسرائيليون النار عليه ويقتلونه في غضون يومين. وقد أصيب عودة في ظهره بالذخيرة الحية، بينما كان من الواضح أنه يفر من جنود الاحتلال، ولكن الرصاصة اخترقت قلبه وخرجت من صدره.

وسبق عمليات القتل هذه قيام قوات الاحتلال الإسرائيلية بقتل فتى يبلغ من العمر 15 عاما، هو غيث محمد رفيق زياد يمين، في 25 أيار/مايو في نابلس؛ وفتى يبلغ من العمر 16 عاما، هو أمجد وليد حسين فايد، في 21 أيار/مايو في جنين؛ وفتى يبلغ من العمر 14 عاما، هو زيد محمد سعيد غنيم، في 27 أيار/مايو في الخضر بالقرب من بيت لحم. وكل هؤلاء الفتيان الفلسطينيين – الذين استهدفوا على وجه التحديد لأنهم فلسطينيون – قد أطلقت عليهم الذخيرة الحية، حتى وهم يفرون من الجنود الإسرائيليين، الذين لم يسعوا في تعطشهم للدماء إلى إنقاذ حياتهم.

وكما ذكرت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني التي جرمتها إسرائيل في محاولة لإسكات فضح جرائم الحرب التي ترتكبها في فلسطين المحتلة، فقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 6 أطفال فلسطينيين في الشهر الماضي و 14 طفلا منذ بداية العام، واستخدمت الذخيرة الحية مرارا وتكرارا لإطلاق النار بهدف قتل الأطفال الذين لا يشكلون تهديدا مباشرا للحياة ولا يسببون إصابات خطيرة. وترقى عمليات القتل هذه إلى مستوى الانتهاكات الصارخة والخطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان؛ فهي أعمال إرهابية وتعد جرائم حرب.

وهنا، نردد كلمات السيد عايد أبو قطيش، مدير برنامج المساءلة في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين الذي ذكر أن: "إفلات القوات الإسرائيلية من العقاب يتجلى بشكل كامل مع استمرار استهداف الأطفال الفلسطينيين ... وسوف يستمر قتلهم بشكل غير قانوني مع الإفلات من العقاب دون تحقيق العدالة والمحاسبة الفعليين ... وفي كل مرة تقتل فيها القوات الإسرائيلية طفلا فلسطينيا، أساء: هل سيكون هذا هو الطفل الذي يجبر المجتمع الدولي أخيرا على التوقف عن التواطؤ مع الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي؟".

وإننا نطرح هذا السؤال نفسه على المجتمع الدولي، وعلى أعضاء مجلس الأمن، الذين يشهدون القمع والاضطهاد الصارخين لأحد الشعوب، يوميا، وباستمرار، وبقسوة على مدى عقود. وإذ نشهد مرور 55 عاما على الاحتلال الإسرائيلي، ألم يحن الوقت لنقول "كفى؟" ألم يحن الوقت للعمل بقوة القانون الدولي والضمير الأخلاقي لوضع حد لهذا الوضع غير القانوني، وغير الأخلاقي؟

وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى العمل الآن، بمسؤولية وبشكل جماعي، لوضع حد لهذا الاحتلال الاستعماري المروع ونظام الفصل العنصري ومساعدة الشعب الفلسطيني على إعمال حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك في تقرير المصير والعودة، وهما ركيزتا أي سلام عادل وآمن ودائم في المستقبل. وقد حان الوقت للوقوف ضد الإفلات من العقاب وضمان المساءلة من أجل التمسك بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية التي اعترف بها المجتمع

الدولي، باعتماده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، منذ زمن بعيد باعتبارها "أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم".

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 755 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 31 أيار/مايو 2022 (A/ES-10/902-S/2022/442)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم